

أزمة كورونا "كوفيد 19" وتحديات الأمن الصحي (التداعيات وآليات المواجهة) Corona "Covid 19" crisis and health security challenges (repercussions and coping mechanisms)



د/ حميدة دريادي

جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، (الجزائر)

h.deriadi@univ-bomerdas.dz

تاريخ النشر: 2021/12/24

تاريخ القبول: 2021/06/18

تاريخ الارسال: 2021/05/13

ملخص: واجه الأمن الصحي منذ ديسمبر 2019 تحولا هاما في تاريخ الصحة العامة و الرعاية الصحية وحماية المجتمعات من الأوبئة، التي شكلت فيها أزمة انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) مجالا حيويا لاختبار مستوى الاهتمام بالأمن الصحي على المستوى المحلي والعالمي، لهذا هدفت هذه الدراسة إلى تبين مدى قدرة واستعداد مختلف دول العالم للتصدي لمثل هذه الجائحة التي باتت تمثل تهديدا أمنيا بامتياز، من خلال تداعياتها السلبية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث اختلفت طرق وأساليب الاستجابة لهذا الوباء بين الدول، فاستجابة دول شرق آسيا بما فيها الصين تختلف عن استجابة الدول الأوروبية وأمريكا، كما تشير الدراسة إلى ما تقتضيه هذه الاستجابات من اعتماد آليات مختلفة لمواجهة تداعيات هذه الأزمة، بما فيها الآليات الأمنية والاقتصادية والقانونية بالإضافة إلى الآليات المجتمعية ووسائل الإعلام والإنصال، والدور الهام الذي تلعبه في مثل هذه الأزمات مما يتطلب تعزيزها مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الأمن الصحي، أزمة كورونا (كوفيد 19)، استجابة الدول، التداعيات، آليات المواجهة.

Abstract:

Since December 2019, health security has faced a significant shift in the history of public health, health care and community protection from epidemics, in which the Coronavirus (Covid 19) crisis has been a vital area for testing the level of health security at the local and global levels. The study aims to demonstrate the ability and readiness of the various countries of the world to deal with such a pandemic, which has become a security threat, through its negative repercussions on economical, social and political levels, however the methods of response to this epidemic differ among countries. The response of East Asian countries, including China, is different from that of European countries and America. as the study indicates These responses require the adoption of various mechanisms to face the repercussions of this crisis, including security, economic and legal mechanisms, in addition to social mechanisms including media and communication, and the important role they play in such crises, which requires strengthening them in the future.

Key words: health security, Corona crisis (Covid 19), countries' response, repercussions, coping mechanisms.

- مقدمة:

أدى الانتشار السريع لفيروس «كورونا» المستجد إلى حالة من الهلع على الصعيد العالمي؛ وهذا لأنه يهدد بشكل كبير صحة الأفراد والمجتمعات انطلاقاً من خاصية العدوى السريعة التي تميزه، واستناداً إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية النافذ عام 1967م والموقع من قبل (196) دولة بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية أقرت المادة (12) من العهد، بأنه على كل دولة أن تؤمن حق الإنسان في بيئة صحية واتخاذ التدابير اللازمة لممارسة هذا الحق (الثقافية، 2020)

عرف العالم خلال العقود الماضية أوبئة خطيرة بداية من انتشار فيروس الإيدز وإنفلونزا الطيور وإنفلونزا الخنازير ووباء السارس وغيرها، ونتيجة للتهديدات والمخاطر التي نتجت عنها، برزت الجهود الدولية المنادية بضرورة الاهتمام بالأمن الصحي واعتباره أحد عناصر النظام العام وأحد مكونات الأمن الإنساني الشامل إلى جانب الأمن الغذائي والأمن المائي...، حيث إن المخاطر الصحية خصوصاً في حالة الأوبئة والأمراض المعدية تصبح مخاطر عابرة للقارات ولا تعترف بالحدود الجغرافية بين الدول.

وفي ظل الانتشار السريع والرهيب لفيروس كورونا (كوفيد 19)، وجدت دول العالم نفسها أمام تحدٍ حقيقي لمدى قدرتها على مواجهة هذه الأزمة التي عصفت بجميع الدول المتقدمة والمتخلفة، وباتت تهدد أمنها الصحي وتندّر بكارثة إنسانية، حيث ألقت بظلالها السلبية على كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يقتضي تضافر كل الجهود الممكنة على المستوى المحلي أو العالمي للتخفيف من حدة أثارها.

-أهداف الدراسة: انطلاقاً من المعطيات السابقة فقد هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد علاقة اهتمام الدول بالأمن الصحي بمدى استعدادها لمثل هذه الأزمات الصحية (أزمة كورونا)، وأثر ذلك على التوجهات التي تبنتها لإدارة الأزمة.
- أهمية الأمن الصحي لتحقيق الأمن الشامل للدول من خلال إبراز تداعيات فيروس كورونا على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- تحديد الآليات التي تتطلبها إدارة أزمة كورونا (كوفيد 19)، وسبل تعزيز أدوارها في ظل الاضطرابات التي تحصل في أوقات الأزمات، وخاصة منها الصحية.
- أهمية الدراسة: من الواضح أن أزمة انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) تمثل تهديداً خطيراً للصحة العامة التي تعد ركناً مهماً من أركان الأمن الصحي بصفة خاصة والأمن العام أو الشامل بصفة عامة، هذا ما اضطر مختلف دول العالم إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لمواجهة هذه الأزمة، وفي هذا الصدد تبنت دراستنا هذا الموضوع من خلال الإشكالية المطروحة.

- الإشكالية: كيف واجهت مختلف دول العالم أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19) في ظل تحديات الأمن الصحي المحلي والعالمي؟

و يندرج في إطار هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- كيف أثر مستوى الاهتمام بالأمن الصحي على المستوى العالمي و المحلي على الاستجابة لأزمة كورونا (كوفيد 19).

2- ما هي تداعيات أزمة كورونا (كوفيد 19) على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3- ماهي آليات مواجهة أزمة كورونا (كوفيد 19) عالميا ومحليا؟ وكيف يمكن تعزيز دورها في ذلك؟

- الفرضيات: انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

- ارتبطت استجابات الدول لجائحة كورونا (كوفيد 19) بمستوى الاهتمام بالأمن الصحي العالمي والمحلي،

- الآثار السلبية المباشرة لجائحة كورونا (كوفيد 19) في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تقتضي تبني مشاركة جميع الأطراف لحل الأزمة سواء عالميا أو محليا.

- منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة بوصفها كما توجد في الواقع وصفا دقيقا، و البحث في أسبابها و من ثم التوصل إلى حلول و توصيات و اقتراحات.

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على تحليل العناصر الآتية:

أولا: أزمة كورونا (كوفيد 19) وتحديات الأمن الصحي.

ثانيا: تداعيات أزمة كورونا (كوفيد 19).

ثالثا: آليات مواجهة أزمة كورونا (كوفيد 19).

1-أزمة كورونا وتحديات الأمن الصحي:

كشف وباء كورونا المستجد عن جوانب كثيرة من الاختلالات الهيكلية في العالم، لعل أهمها وأوضحها هو تراجع الاهتمام بمفهوم الأمن الصحي لحساب جوانب أخرى للأمن، لا سيما الأمن العسكري، وهذا ما تفسره استجابات الدول للأزمة ومدى قدرتها على احتواء الوضع.

1-1- مفهوم الأمن الصحي:

مع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة والتي أفرزت بيئة أمنية جديدة تصاعدت فيها التهديدات اللاتماثلية، وفرضت نفسها في صلب الأجندات الأمنية والجيوسياسية للدول، حيث بدأت قضايا الأمراض المعدية والأوبئة الزاحفة تأخذ أبعادا استراتيجية بالنظر لما أضحت تحمله من مخاطر وتهديدات على أمن الدول والمجتمعات. الأمر الذي أدى إلى تغير وتوسع نظرة المجتمع الدولي للأمن، ولم يعد الأمر يقتصر على الحروب واستخدام القوة العسكرية في تهديد أمن الدول، وإنما بدأ الاهتمام ينصب على الإنسان بحمايته من جميع المخاطر التي تشكل تهديدا حقيقيا له، بما فيها قضايا الصحة.

تعزيزت أهمية مفهوم الأمن الصحي على المستوى الدولي عام 1994م عندما تضمن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الأمن الصحي على اعتبار أنه أحد أركان مفهوم الأمن الإنساني الشامل، وأشار التقرير، أن من الضروري الانتقال بمفهوم الأمن التقليدي إلى ما هو أوسع ليشمل الإنسان "عوضاً عن الدولة" باعتباره المحور الرئيسي للأمن لا سيما مع تزايد التهديدات كما ونوعا التي تواجه الإنسان، يهدف بالأساس إلى ضمان الحماية من الأمراض وأنماط الحياة غير الصحية، (PNUD, 1994, page 26).

بدأت المحاولات الجادة لتحديد مضمون وأبعاد الأمن الصحي مع أعمال لجنة الأمن الإنساني التي نصبت سنة 2001م بغرض دمج الأمن الإنساني في مختلف نشاطات الأمم المتحدة، وقد اعتبرت هذه اللجنة أن الأمن الصحي لا يعني مجرد حالة غياب المرض، وإنما هو حالة رفاه متكاملة من الصحة العقلية الجسمية والاجتماعية التي يتمتع بها الفرد، وأوردت ذات اللجنة في تقريرها لعام 2003م أربعة قضايا صحية ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الأمن الإنساني في بعده الصحي وهي (security, 2003 page 97):

- حجم عبء المرض في الحاضر والمستقبل.
 - الحاجة الملحة التي يفرضها الشأن الصحي بضرورة التحرك السريع لمواجهة ما يهدده.
 - عمق ومدى تأثير الشأن الصحي على المجتمع.
 - العوامل الخارجية التي يمكن لها أن تكون سببا أو مؤثرا على بعض الأمراض أو صحة الأفراد والأماكن.
- وحدد التقرير ثلاثة مصادر تهديد لصحة الإنسان وهي الأمراض المعدية العالمية، النزاعات والكوارث الإنسانية، الفقر وعدم المساواة.

لم يحدد مضمون الأمن الصحي بشكل جيد إلا من خلال التقرير السنوي لمنظمة الصحة العالمية الصادر سنة 2007م، الذي عنوانته بـ "مستقبل أمن: الأمن الصحي العالمي في القرن 21"، حيث أعطى مفهوما للأمن الصحي على أنه: "مجمل الأنشطة اللازمة و المعدة بشكل استباقي، والموجهة للحد من الجروح أو الخروقات التي تشكل خطرا على الصحة العامة للسكان في مختلف المناطق و عبر مختلف

الحدود" (المتوسط، 2020، صفحة 01). ويندرج ضمن هذا التعريف أي نشاط له علاقة مباشرة بالشأن الصحي بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية والتزود بالأدوية وإنتاجها ومختلف الأنشطة الأخرى ذات الصلة بموضوع الصحة العامة.

هذا وأشارت العديد من اللوائح والتقارير الدولية إلى تبني فكرة الأمن الصحي كأحد أبعاد الأمن الإنساني، معتمدة على المفهوم الذي أورده منظمة الصحة العالمية، مثل تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2009م، التي اعتبرت الأمن الصحي ظاهرة إنسانية ذات طابع دولي متعدد الأبعاد له ارتباط بمجالات أخرى سياسية واقتصادية وبيئية، و أن مقارنة الأمن الإنساني في هذا المجال ترتكز على التصدي للمخاطر الصحية التي قد تكون لها تداعيات عالمية تتجاوز الحدود الوطنية، في إطار من التعاون والشراكة المحلية والدولية لمنع انتشار هذه المخاطر (العربية، 2009، صفحة 04).

وعلى الرغم من الجهود الدولية خلال المرحلة الماضية في التأكيد على أهمية الأمن الصحي، إلا أن الواقع يحكي غير ذلك مع إعلان منظمة الصحة العالمية تحول انتشار فيروس كورونا إلى جائحة ووباء دولي في 13 من شهر مارس لسنة 2020م.

1-2- مفهوم الأمن الصحي وعلاقته باستجابة الدول لأزمة كورونا:

رغم المساعي الدولية لتحقيق أمن صحي عالمي موحد خلال العقود الماضية، والتي كانت البداية الفعلية لها مع ظهور فيروس نقص المناعة "الإيدز"، الذي شكل دافعاً رئيسياً في الربط ما بين الصحة والأمن، إلا أن أزمة كورونا أظهرت أوجه الخلل التي تعترى منظومة الأمن الجماعي الدولي، التي كانت تركز بالأساس على المصادر التقليدية من صراعات ونزاعات مسلحة وحروب، باعتبارها مهددات للأمن والسلام الدوليين في شبه تجاهل كامل للمصادر الجديدة من التهديدات غير المنظورة، مثل الأوبئة العابرة للحدود، والتي تفوق أعداد ضحاياها البشرية وتداعياتها الاقتصادية ضحايا النزاعات والحروب، ويعتقد الخبراء أن تكثيف الاهتمام بالأمن الصحي في تلك المرحلة التي عرفت انتشار فيروس "الإيدز" كان انعكاس لحجم الخسائر الكبيرة الناجمة عنه. وبالمقارنة ما بين وباء كورونا الجديد وغيره من الأمراض والأوبئة، فالوقائع تشير إلى أن هذا الفيروس التاجي يعد أكثر خطورة من غيره، على الأقل، خلال العقود الماضية.

كشف فيروس كورونا (كوفيد 19) ضعف الآليات الدولية للعمل الجماعي. صحيح أن هناك منظمات متخصصة، منها منظمة الصحة العالمية، ولكن ليست لها سلطة فوقية يمكن من خلالها إلزام الدول على انتهاج هذا المسار أو ذاك، خاصة تحري الشفافية في تقديم المعلومات حول هذا الوباء، خاصة وأنها تخضع لضغوطات سياسية من قبل الدول الأعضاء، مثل ما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أوقفت تمويلها للمنظمة، واتهامها بالتواطؤ مع الصين فيما يخص التستر وإخفاء المعلومات حول الوباء. الأمر الذي جعل دور المنظمة يقتصر على إصدار بيانات بشأن الوضع الراهن لانتشار الفيروس، مع غياب الدور التوعوي والتنسيقي بين الدول.

في ظل الهاجس الذي شكّله وباء «كورونا» المستجد، انفردت الدول لمواجهة الأزمة، واختلفت طرق واساليب الاستجابة بينها، إذ ارتبط هذا الاختلاف إلى حد كبير بمفهومها للأمن الصحي ولنا في التجارب الدولية المتعددة خير دليل على ذلك، فالتجربة الآسيوية من خلال الصين وكوريا الجنوبية تختلف مع تجارب الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

وتشير تجربة دول شرق آسيا إلى أن مؤشر الأمن الصحي على مستوى كل دولة أو على المستوى الجماعي في تلك المنطقة يكون في العادة عند أعلى مستوى، لكونها أكثر عرضة لتفشي الوبئة والأمراض، حيث سجلت العديد من الوبئة حضوراً قوياً في دول المنطقة خلال العقود الماضية، كانفلونزا الطيور والسارس، وخلف خسائر بشرية واقتصادية فادحة، وساهمت تلك التجارب المؤلمة في رفع حالة الطوارئ الصحية، وشكلت جرس إنذار مستمر اتجاه مختلف الأمراض أياً كان مستوى خطورتها.

المؤكد أن التعامل مع تزايد حالات الإصابة بالالتهاب الرئوي في ووهان الصينية، وقبل أن يصنف كفيروس كورونا الجديد، جاء في سياق حالة الطوارئ غير المعلنة. إلا أن الطبيعة السلطوية الشمولية للنظام السياسي الحاكم ساعدت في احتواء الوضع، إذ تمكنت الصين من بناء 14 مستشفى ميدانياً في إقليم خوبي في وقت قياسي، فضلاً عن جلب الكوادر الطبية من مناطق أخرى هذا بالإضافة إلى إجراءات الغلق الشامل التي فرضت على الإقليم، وعلى الرغم من الآثار الجانبية للإجراءات المتخذة في الإقليم سواء على الحياة اليومية للأفراد أو على الاقتصاد إلا أن الاستجابة أتت أكلها بعد ثلاثة أشهر، حيث استطاعت الصين احتواء الفيروس في الوقت الذي كان يعرف انتشاراً رهيباً في مختلف دول العالم خاصة أوروبا وأمريكا (السياسات، أبريل 2020، صفحة 04).

ومع إعلان الصين عن اكتشاف الفيروس الجديد، رفعت دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وسنغافورة) مستوى حالة الطوارئ والتأهب الطبي وبما يتناسب مع الغموض الذي شكله الفيروس، بمعنى آخر أن تلك الدول لم تتعامل مع الوباء القادم من الصين على اعتباره شأن صيني ولكنها تعاملت معه على اعتباره تهديد لأمنها القومي بدرجة رئيسية، وكانت الاستجابة مبكرة جداً واستفادت كل منها من منظومتها الصحية العالية الجودة والكفاءة، بالإضافة إلى الاستفادة من أجهزتها الأمنية مثل سنغافورة التي استخدمت أنظمة المراقبة الأمنية في ترقب مسارات انتقال العدوى، بالتالي نجد أن اعتماد هذه الدول على الأنظمة المتطورة للرصد والكشف، فضلاً عن تكثيف إجراءات الاختبار ساهم في تجنب سياسات الحجر والإغلاق المشدد و الشامل.

بالمقابل كان مفهوم الأمن الصحي لدى أغلب الدول الأوروبية يقتصر على الاهتمام بجوانب محددة، وليس كمفهوم شامل للأمن الصحي والمتعلق بكفاءة أجهزة الدولة وتوفير القدرات المناسبة للتعامل مع انتشار الفيروس، ويرى عدد من المختصين أن محدودية انتشار الوبئة والأمراض خلال العقود الماضية في أوروبا

قد يكون سبباً في تلك النظرة القاصرة في التعامل مع خطورة انتشار وباء كورونا، مما جعلها تتأخر في اتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشار الفيروس مما كبدها خسائر فادحة على المستوى البشري أو الاقتصادي والاجتماعي، إذ على الرغم من فرضها الحجر الشامل إلا أنها عجزت عن احتواء الوباء أو التكفل بالمرضى مثل ما حدث في إيطاليا واسبانيا.

مع الإشارة إلى أن هناك تجارب أوروبية ناجحة في التعامل مع كورونا الجديد، وفي المقدمة التجربة الألمانية الرائدة في الاستجابة الشاملة للمخاطر والتهديدات منذ البداية، كونها الأكثر اهتماماً بالخدمات الصحية، إذ تعتبر ألمانيا الأولى من حيث حجم الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد أوروبا بمتوسط 4300 يورو بزيادة حوالي 1400 يورو عن متوسط الاتحاد الأوروبي (commission, 2020)، مما يوفر مستوى عالٍ من الخدمات الصحية، ويضاف إليه استجابة ألمانيا السريعة والحازمة لمواجهة الفيروس، وما يدل على مستوى النجاح الألماني في هذا هو مؤشر انخفاض عدد الوفيات بالمقارنة مع المحيط الأوروبي.

الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى شهدت استهتاراً من طرف رئيسها، على الرغم من التحذيرات المتتالية من خبراء ومسؤولين أمريكيين في مجال مكافحة الأمراض المعدية والأوبئة والأمن البيولوجي (shane harris, 2020). إلا أنه اختار تجاهلها واعتبر الأمر مجرد خدعة، مما حول الولايات المتحدة الأمريكية إلى البؤرة الأولى عالمياً من حيث عدد الإصابات والوفيات في نهاية مارس 2020م، واستمر ذلك إلى غاية اليوم.

فإلى جانب الوقت الذي أضاعته الولايات المتحدة الأمريكية يضاف له ضعف البنية الصحية، خصوصاً المستشفيات وعدم توفر المعدات اللازمة بما في ذلك الأقنعة الواقية والقفازات وأجهزة التنفس، وعدم اهتمام المسؤول الأول بالأمن الصحي، فإدارته من أغلقت مكتب الأمن الصحي العالمي والدفاع البيولوجي سنة 2018م، الذي كان يتبع مجلس الأمن القومي الأمريكي (Cameron, 2020)، بل أبعد من ذلك ففي ظل التفشي الرهيب للوباء عملت إدارته على الضغط على الكونغرس لإجراء تخفيضات كبيرة على ميزانيتي المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية، والمعهد الوطني للحساسية، إلا أنه رفض ذلك (السياسات، أبريل 2020، صفحة 21).

أما على المستوى العربي لم يكن هناك انتشار للفيروس إلا بعدما عرف تفشياً رهيباً في الدول الأوروبية، وكانت الحالات الأولى قادمة من الخارج، حيث لم تعلن حالة الطوارئ الصحية في معظم الدول العربية حتى الأسبوع الثاني والثالث من شهر مارس، وكانت قد أخذت الدرس من الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا التي أدى بها الاستهتار وتهوين الأمر إلى انفلات العدوى، كما أن عدم قدرة الأجهزة الصحية العمومية والمستشفيات على استيعاب حد أدنى من المرضى، وضعف الأنظمة الصحية من حيث الموارد البشرية أو المواد الصيدلانية أدى إلى المسارعة في اتخاذ إجراءات وقائية شديدة، على الرغم من أنها كذلك غير قادرة

على تحمل النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن شل كل النشاطات خاصة الاقتصادية منها بسبب الفيروس.

أعاد وباء كورونا الاعتبار مجدداً إلى مفهوم الأمن الصحي، وأصبح من الضروري إعادة النظر في سياسات الدول وعلى رأسها سياسات الأمن الصحي في المستقبل وأن تضعه على رأس أولوياتها، وبدرجة الاهتمام نفسها التي تحظى بها التكنولوجيا والأمن الدفاعي، خاصة بعد أن أثبتت الأنظمة الصحية القائمة في الدول الغنية عدم قدرتها على التعامل الفوري والاحتوائي لجوائح مماثلة لكورونا.

2- تداعيات أزمة كورونا (كوفيد 19):

تُصنّف أزمة كورونا كواحدةٍ من الأزمات الإنسانية مُتعدّدة الأبعاد، إذ طالت تداعياتها كافةً مقوّمات الحياة بالنسبة لجميع البشر في مختلف أنحاء العالم، حيث خلقت تهديدات واسعة النطاق بتأثيراتٍ متفاوت حدّتها بين الدول، وفقاً لمستوى سرعتها في الاستجابة لإجراءات احتواء الأزمة ومستوى قدرتها على ذلك، ومدى صلابة النظام الصحي العام بها، ويمكن حصر أهم هذه التداعيات في:

2-1- على صعيد الأمن الصحي:

حيث أصيب حوالي 159 مليون شخص حول العالم منذ ظهور أول حالة مصابة بالفيروس، وما يزيد عن 3 ملايين حالة وفاة في جميع أنحاء العالم (الإلكترونية، 2021)، وهو الأمر الذي كان له نتائج كارثية على المنظومة الصحية العالمية كشفت ضعف الأنظمة الصحية للدول في ظل التطور الطبي الحاصل، حيث لم تدرك معظمها خطورة هذه الجائحة وعجزت في التدخل السريع لاحتوائها، إلا بعد أن تكبدت خسائر فادحة في الجانب البشري بالإضافة إلى الجانب المادي، ويظهر ذلك جلياً في الدول التي تحسب على أن لديها أنظمة صحية قوية.

تصدر الولايات المتحدة الأمريكية المشهد بأزيد من 33 مليون مصاب ووفاة أزيد من 595 ألف فرد أمريكي، وتليها الهند بأزيد من 22 مليون مصاب و246 ألف حالة وفاة، وفي المرتبة الثالثة نجد البرازيل بأزيد من 15 مليون مصاب و422 ألف وفاة، وتجاوز عدد الإصابات عتبة 4 مليون إصابة وعدد الوفيات تجاوز 100 ألف في بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا (الإلكترونية، 2021)، أما إفريقيا تصدرت القائمة دولة جنوب إفريقيا بما يزيد عن مليون و500 ألف إصابة وما يزيد عن 540 ألف حالة وفاة (الإلكترونية، 2021).

2-2- على صعيد الأمن الاقتصادي:

فمن التداعيات الصارخة لـ (كوفيد 19) هو انهيار معظم اقتصادات العالم وشللها، ابتداء من ذوي الأجر اليومي، فنتيجة الحظر والحجر الصحي الإلزامي خسروا أعمالهم مما تسبب بأزمة بطالة، وانفراد الدول بدعم اقتصادها الداخلي بالإضافة إلى ما تركته من آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية.

تعددت المصادر التي تتحدث عن الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا، ومنها تأكيد مصادرٍ بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن النمو الاقتصادي قد ينخفض إلى النصف في حال استمرار انتشار الفيروس. (الاقتصادي، 2020م) وعن حجم خسائر الاقتصاد العالمي والنتيجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، فقد لامست ما إجمالي قيمته 3.5 تريليونات دولار حتى الآن، وهي تعادل ضعف حجم نظيرتها الناجمة عن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت شرارتها في العام 2008 (كورونا، 2021).

من ناحيةٍ أخرى، ووفقاً لتقارير منظمة العمل الدولية، تسبب فيروس كورونا في خسارة 255 مليون وظيفة سنة 2020م، مقابل 22 مليون خلال الأزمة الاقتصادية عام 2008م (وظيفة، 2021) وتراجع دخل العمل العالمي بنسبة 8.3 في المئة، بحوالي 3.7 تريليون دولار أمريكي أو 4.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نهاية 2020م، بالإضافة إلى تراجع قطاع السياحة العالمي بنسبة 30%، فضلاً عن فقدان برميل النفط 60% من قيمته منذ بداية عام 2020م، وبوجه عام، فإن تأثير أزمة كورونا على أسعار النفط يتسم بالحدة والطابع الوقتي، إلا أنه يصعب تقدير ذلك الأثر بشكل دقيق، بسبب تعقّد الأزمة وانعدام حالة اليقين حول مساراتها المستقبلية. هذا وتراجع الطلب العالمي على النفط خلال سنة 2020م بما يقارب الـ 10 مليون برميل يومياً بسبب الأزمة الصحية (محمود، 2020، صفحة 02).

هذا بالإضافة إلى التراجع الحاد في البورصات العالمية، وخسائر الطيران التي قدرها الاتحاد الدولي للنقل بحوالي 252 مليار دولار (الدين، 2020)، حيث نتج عنها خسائر عالمية تقدر بقيمة 1300 مليار دولار من إيرادات السياحة السنوية في 2020 وفق ما أعلنت عنه منظمة السياحة العالمية، وتبديد ما يقرب من 75 مليون فرصة عمل في هذا القطاع (المتحدة، 2021)، وتراجع حجم التجارة العالمي بانخفاض يُقدَّر بنحو 50 مليار دولار أمريكي (أمي، 2020)، وارتفاع معدل البطالة بنسبة 4.6% في الولايات المتحدة و8.3% في منطقة اليورو، والذي من المتوقع أن يستمر حتى نهاية عام 2021م 'Unprecedented Risk to Jobs Now' (Since the Great Depression, 2020).

في ظل حرمان حوالي 55% من سكان العالم من الحماية الاجتماعية، وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، وبالتالي تدني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وانهيار السوق الاقتصادي الدولي والذي

ستكون نتائجه أكثر صرامة على العالم أجمع حتى بعد انتهاء الجائحة وبالتالي فإن الاقتصاد سيكون تنافسيا أكثر مما هو تعاوني.

وإن كان التأثير متباينا بين الدول، فمن المتوقع على الصعيد الإفريقي، فقدان نحو نصف عدد وظائف العمل في إفريقيا، وبالنسبة للدول الإفريقية المُصدِّرة للنفط يُتوقع أن يصل حجم الخسائر نحو 65 مليار دولار، نتيجة استمرار انهيار أسعار النفط الخام، وتراجع عوائد إفريقيا من صادرات المحروقات إلى نحو 101 مليار دولار أمريكي (ECA estimates billions worth of losses in Africa due to COVID-19 impact, 2020)، كما انخفض التصنيف الائتماني إلى ما دون درجة الاستثمار لبعض الدول مثل جنوب إفريقيا، خاصة وأن الدولة كانت تمر بأزمة ديون متضخمة قبل انتشار فيروس كورونا، هذا بجانب أنها سجّلت أعلى دولة إفريقية من حيث عدد الإصابات.

وفقاً لتصريحات المفوضية الاقتصادية في إفريقيا- قد تصل الخسائر إلى نسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تهاوي معدل النمو من 3.2% إلى نحو 2% (ECA estimates billions worth of losses in Africa due to COVID-19 impact, 2020)، نتيجة انقطاع شبكات الإمدادات العالمية، إضافةً إلى الانعكاسات المترتبة على ارتباطها باقتصادات أوروبا والصين والولايات المتحدة المتضررة من الفيروس، ممّا يُؤثّر سلباً على التحويلات المالية والإيرادات السياحية، إلى جانب الإنفاق المتزايد على قطاع الصحة لمعالجة انتشار الفيروس، والذي بدوره يُرهق الميزانية الخاصة بالدول الإفريقية، خاصة الدول منخفضة الدخل، وبالتالي يدفعها إلى مزيد من الاستدانة.

2-3- على صعيد الأمن السياسي:

يُقصد بالأمن السياسي المحافظة على الحقوق السياسية للأفراد، واستمرار العملية السياسية، إلا أنه وبسبب الإجراءات التي فرضت للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) كانت لها آثار سلبية على الحياة السياسية من مختلف الجوانب، إذ أن تأخر الدول في الاستجابة لأزمة كورونا أدى إلى تزايد الانتقادات الموجهة للحكومات، بداية من انتقاد الرأي العام الصيني لأداء الحزب الشيوعي الصيني، والتساؤل عن مدى كفاءة نظام الحوكمة داخل الصين والتشكيك في الشفافية وتداول المعلومات، وسرعة تعامل الدولة مع الوضع مما جعل شرعية السلطة السياسية والرئيس الصيني والثقة السياسية على المحك .

إلا أن أزمة الشرعية تلك لم تقتصر على النظام الصيني وحده، وإنما تعرضت لها جميع الأنظمة السياسية التي ظهرت بها حالات إصابة بفيروس كورونا. وذلك لأن مفهوم الدولة في حالة ظهور الأوبئة يقع

في تعريفها بأنها المسئولة عن الموت والحياة، وبالتالي يقع الاختبار الحقيقي للأنظمة السياسية في مدى مواكبتها واستجابتها لتهديد الوباء واتخاذ الاجراءات بشأنه والتقييم بشفافية للوضع.

ونتيجة أزمة الشرعية التي تقع فيها بعض الحكومات بالإضافة إلى صعود السلطوية السياسية وتفوقها في ترسيخ مفهوم استقرار الدولة و أمن المجتمعات، مما يتنافى مع الحق في الحريات، الأمر الذي ينتظر منه أن يؤدي إلى احتجاجات شعبية للتنديد بالوضع وأداء الأنظمة السياسية، مما يمكن أن يدخل الدول في موجة من عدم الاستقرار السياسي (فؤاد، اوت 2020، ص 14)، على الرغم من أنه في البداية استطاعت العديد من الدول التي كانت تعرف حراكا شعبيا من منعه لتفادي انتشار العدوى مثل ما حدث في لبنان والعراق وفرنسا والجزائر، هذا ويتوقع الخبراء أن الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل ستعرفان ضغوطات سياسية حادة.

كما كان لأزمة كورونا (كوفيد 19) آثار مباشرة على العملية الانتخابية، إذ تم إرجاء الانتخابات في العديد من الدول، مثل ما جرى في إثيوبيا حيث أجلت الانتخابات العامة وتم تعليق كل الأنشطة المرتبطة بها، والتي كان من المقرر انعقادها في أغسطس 2020م، وكذا بالنسبة للجزائر فيما يخص استفتاء تعديل الدستور. أما في فرنسا أصر الرئيس الفرنسي على إجراء الجولة الأولى من الانتخابات البلدية إلا أنه اضطر لتأجيل الجولة الثانية.

انعكس التخوف من العدوى على مدى المشاركة السياسية للمواطنين، على سبيل المثال في دولة مالي؛ حيث أن نسبة مشاركة الأفراد في الانتخابات التشريعية لم تتعدى 36%، هذا وعرفت إيران أقل نسبة مشاركة منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الانتخابات التشريعية التي جرت في 21 فيفري 2020م، على الرغم من التطمينات المقدمة للشعب من طرف السلطة آنذاك.

2-4- على صعيد الأمن الاجتماعي:

إن وباء كورونا يشكل تهديداً متنامياً للأمن الاجتماعي، خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار الآثار الخطيرة المترتبة على هذا الوباء من فقدان للوظائف في العديد من دول العالم، وارتفاع معدلات البطالة فيها، وتراجع مستوى الخدمات المقدمة للأفراد في بعض الدول جراء إغلاق المؤسسات والتوقف عن الأعمال، مما يهدد الأمن والاستقرار المجتمعي. وقد لفتت في هذا السياق، مجلة "ناشيونال إنترست" الأمريكية في دراسة نشرت في شهر مارس 2020 النظر إلى أن الولايات قد تواجه عاصفة اقتصادية محتملة يمكن أن تدفع البلاد إلى حالة من الركود جراء تفشي هذا الفيروس، وحذرت من أن الاضطراب الاجتماعي الذي يمكن أن يسببه هذا الفيروس على المدى القريب لملايين الأمريكيين قد يؤدي إلى تهديد الأمن القومي الأمريكي (Davis, 2020).

المنطقة العربية لن تكون هي الأخرى بمنأى عن الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن هذا الوباء في ظل ما يثار حالياً عن خسائر فادحة في الوظائف نتيجة لتفشيته، واتجاه القطاع الخاص في العديد من الدول العربية إما إلى التخلي عن نسبة كبيرة من العمالة أو تخفيض رواتبها وامتيازاتها، ولهذا فقد حذرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" من أن "كوفيد-19" يمكن أن يتسبب بخسارة أكثر من 1.7 مليون وظيفة في العالم العربي، مع ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.2% (موجز سياسات حول كلفة فيروس الكورونا الاقتصادية على المنطقة العربية، 2020).

كما أثرت أزمة كورونا (كوفيد 19) على الممارسات اليومية للفرد من خلال إغلاق المدارس والجامعات، و نال من رفاهية الأفراد نتيجة إغلاق المقاهي والمطاعم، وحظر السفر والأنشطة السياحية والأحداث الرياضية الكبرى، ووقف حركة الأفراد بعد ساعات معينة، وحظر التجمعات وحفلات الزفاف.

ومن حيث ممارسة المعتقدات الدينية، أضرت أزمة فيروس كورونا بالحرية الدينية للأفراد، وإمكانية إقامة الطقوس الدينية لمختلف الأديان في العالم، حيث أعلنت المساجد والكنائس تعليق الصلاة بها، إلى جانب حظر التجمعات الدينية، وهذا ما يكبح حريات الأفراد الأمر الذي ينجر عنه اضطرابات نفسية على الأفراد التي تؤدي به إلى سلوكيات لها الأثر السلبي في المجتمع.

وفي الأخير يمكن القول أنه اعتادت دول العالم على التعامل مع أزمات أمنية وسياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية، ولم يكن في حسابها وقوع أزمة صحية تتجاوز متطلبات مواجهتها إمكانات الدول كافة بما فيها الدول المتقدمة، وبالتالي كان عنصر المفاجأة الذي يميز الأزمات والكوارث حاضراً بقوة، مما ضاعف من حجم الآثار التي تخلفها أزمة كورونا (كوفيد 19) على جميع الأصعدة.

3-آليات مواجهة أزمة كورونا (كوفيد 19):

اختلفت آليات مواجهة أزمة كورونا من دولة إلى أخرى حسب إمكانياتها وطبيعة الإجراءات التي فرضتها، للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، إلا أن هذه الأزمة تطلبت مواجهتها اجراءات استثنائية استعجالية لم تعرف في أزمات من قبل، ويمكن حصر أهم هذه الآليات في:

3-1-الآليات الأمنية:

رغم ارتباط الأزمة بالقطاع الصحي، إلا أنها تمس حياة ووجود الإنسان وترتبط بالمجتمع بأسره، وبالتالي تقع مهمة حماية المجتمع على عاتق قوات الأمن والقوات المسلحة، حتى لو تطلب ذلك التدخل لإنفاذ القانون بالقوة، واتضح ذلك مع الآثار الناجمة عن وباء كورونا من خلال إعلان حالة الطوارئ، واستنفار أجهزة الشرطة وحرس الحدود والمنافذ وتفعيل دور الجيوش.

ولعلّ من أهم الأدوار التي قد يستطيع الجيش لعبها، هو تفعيل طواقمه العسكرية الطبية كما حدث في فرنسا، وكذلك الصين، التي استغلت خبرة الطواقم العسكرية العاملة في مجال الأوبئة للتعامل مع المرض (كينكارتز، 2020). وقد تبين أن عمل تلك الأجهزة كان محكوماً بقوانين الطوارئ أو قوانين أخرى تسري في الأزمات والحروب، حيث سادت قناعة لدى الأجهزة الأمنية والعسكرية، مؤداها أن دولها في حالة حرب حقيقية، الأمر الذي كان له أثر ملموس في الفرض الإجمالي للإجراءات الوقائية للحد من انتشار الفيروس التي اتخذتها الحكومات، والمشاركة في حملات التوعية لأفراد المجتمع من قبل أجهزة الشرطة، ومن ناحية أخرى، نجد أن القوات المسلحة في العديد من دول العالم كان لها دور ملموس في إيصال المواد الغذائية إلى السكان في فترات حظر التجول مما أدى إلى بروز أدوار جديدة لمؤسسات الأمن والدفاع في معظم دول العالم.

كما أنه من الملاحظ، وخصوصاً في ظل استمرار انتشار وباء فيروس كورونا المستجد وعجز المؤسسات المدنية عن مواجهته، لجوء العديد من دول العالم إلى جيوشها للمساعدة في مواجهة هذا الوباء، فمع بداية الانتشار لهذا الوباء في مقاطعة ووهان الصينية أمر الرئيس الصيني الجيش الصيني ببناء وتجهيز مستشفى هوشنشان في مقاطعة ووهان، والذي يتسع لـ 1000 سرير، وقد تمكنت الصين من بنائه وتجهيزه خلال 6 أيام فقط، كما أصبحت الجيوش في دول الاتحاد الأوروبي أحد سبل مواجهة الفيروس، إذ قامت فرنسا باستدعاء جنودها لفرض حالة الطوارئ، ونشرت قواتها في المناطق المتضررة، في حين أعلن الرئيس إيمانويل ماكرون عن بدء إقامة مستشفى عسكري في منطقة الألزاس، القريبة من الحدود الألمانية. بينما لجأت إسبانيا للجيش بالفعل لفرض حظر التجول، فيما قررت السلطات السويدية تعبئة نحو 8 آلاف جندي لتقديم يد المساعدة للحكومة في حال تفشي المرض، وفي إيطاليا التي عرفت انتشاراً رهيباً وسريعاً للفيروس، وافقت الحكومة على نشر الجيش لفرض العزل في المناطق الموبوءة بـ "كوفيد-19" (فيله، 2020).

ولا شك في أن تزايد اللجوء إلى الجيوش للمساعدة في مواجهة هذا الوباء يرجع بالأساس إلى ما تمتلكه من قدرات هائلة، فنية ولوجستية وتقنية تمكنها من التعامل مع الأوبئة، إلى جانب أن أفرادها مدربون على العمل في عالم من الأسلحة البيولوجية، ويملكون المعدات الثقيلة وتجهيزات الحماية الشخصية اللازمة للعمل داخل بيئة مصابة. كما تمتلك الجيوش، في الوقت ذاته، مؤسسات طبية ضخمة وقدرات بحثية يمكن تطبيقها على العلاجات التكتيكية والبحث عن لقاحات وعقاقير مسكنة، وتستطيع توظيف قدراتها اللوجستية في بناء مستشفيات كاملة متنقلة في غضون أيام، ومن ثم فإنها يمكن أن تقوم بدور حيوي في مواجهة هذا الوباء القاتل (ستافريديس، 2020).

خلاصة القول هي أن القوات الأمنية والقوات المسلحة رغم تباين أدوارها من دولة لأخرى خلال هذه الأزمة، فقد اضطلعت بدور محوري، خاصة في ظل ضرورة إجبار المخالفين للقرارات الحكومية الهادفة لحماية حياة الإنسان وسلامته.

2-3- الآليات التشريعية والقانونية:

رغم أحقية الدول خلال الأزمات في تطبيق كافة الإجراءات القانونية التي تراها ضرورية للحفاظ على أمن المواطنين والمصلحة العامة، بما فيها قوانين الطوارئ، فقد تباينت الدول في تطبيق هذه الآلية، إذ تطلبت مواجهة أزمة كورونا من كثير من الدول مراجعة تشريعاتها لتتواءم مع مكافحة الوباء و الحد من انتشاره، حيث أقدمت الدول على تعديل تشريعات قائمة خاصة قوانين الصحة العامة وقانون العقوبات لتجريم فعل نشر الفيروس عمداً، وتجريم نشر الأخبار المغلوطة حول الوباء، و فرض عقوبات على مخالفي قرارات فرض الحظر ما بين الغرامات المالية والحبس، كما حصل في الجزائر في تعديل قانون العقوبات 29 أفريل 2020 (الرسمية، 2020، الصفحة 13)، كما اضطرت السلطات إلى إصدار قانون يجرم الاعتداء على المؤسسات الصحية ومستخدميها خلال فترة الوباء (الرسمية، 2020، الصفحة 4)، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الطبيعة المفاجئة للأزمة، والتي تطلبت مثل هذه الإجراءات.

أما في إيطاليا، فقد تضمن مرسوم حكومي نصاً قانونياً للعقوبات في حال عدم الامتثال للقواعد الصحية، وانتهاك القيود التي فرضتها على حرية التنقل والمطاعم والمحلات التجارية ومراكز التسوق. وفي بريطانيا أقرت الحكومة مشروع قانون أطلق عليه اسم (coronavirus act 2020)، صادق عليه مجلس العموم البريطاني، ومجلس اللوردات ومن ثم صادقت عليه ملكة بريطانيا، وتم ذلك في مدة قياسية لم تتجاوز 10 أيام، وكان الهدف منه هو منح الحكومة الحق في سلطة إصدار أوامر فيما يخص إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا (المشهداني، 2020، صفحة 242).

وخلاصة القول أنه في حالات الأزمات والكوارث، يصبح من حق الدولة اتخاذ ما تراه ضرورياً من الإجراءات للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، ولا يجوز التدرع بمسألة الحريات العامة والشخصية، ولا غيرها من مفاهيم حقوق الإنسان التي تنادي بها المنظمات المعنية بهذا الشأن.

والواقع أن العبرة ليست بإصدار القوانين، ولكن في كيفية تنفيذها، خاصة في ظل الأزمات التي تربك كل فئات المجتمع.

3-3- الآليات الإعلامية:

تظهر قوة وسائل الإعلام على المجتمع والحكومات في زيادة حجم التأثير في الرأي العام والقرارات السياسية، فقد أضحت ذات أهمية في تسيير الأزمات، لا سيما أن المجتمع أصبح أكثر تفاعلاً مع وسائل الإعلام للتطلع على تفاصيل أكثر عن الأزمة وظروفها أيا كان نوعها، لهذا فأزمة كورونا (كوفيد 19) بتداعياتها على مجالات متعددة تشكل تحدياً أمام وسائل الإعلام بحكم أنها حالة استثنائية ومفاجئة.

والملاحظ أن أداء وسائل الإعلام الغربية والعربية قد تطورت مع تطور الأزمة ذاتها، حيث استعادت أدوارها التقليدية ووظائفها التوعوية والتثقيفية. ففي البداية، اقتصر هذا الدور على نقل الأخبار، خاصةً من الصين، التي كانت مركزاً لظهور الوباء، إلا أنه تبين أن هذه الوسائل قد خصصت جلّ نشاطها اليومي لتقديم أحدث التقارير التي تضمنت أرقاماً عن المصابين والمتوفين جراء هذا الوباء في كافة دول العالم. كما قدمت هذه الوسائل التحليلات العامة والعلمية عن كيفية التعرف على الإصابة بهذا الفيروس وعوامل تنقله بين الأشخاص وطرق الوقاية منه، باعتباره أمراً علمياً مستجداً، تجب الإحاطة بكافة جوانبه وعدم ترك الساحة أمام الإشاعات المفزعة.

وفي ظل الإشاعات الخاطئة التي روج لها في مختلف وسائط التواصل الاجتماعي، منها ما يهون الأمر ومنها ما يهوله، تبين أن الخبر الرسمي كان هو المتصدر للمشهد اليومي في كافة الدول. ففي ظل أزمات كهذه، يبحث الناس عن ملاذ إعلامي آمن، يتمثل في التصريحات الرسمية، بعيداً عن وسائل التواصل الاجتماعي التي تعجّ بالإشاعات، وينبغي التأكيد على أن مهمة الإعلام تُعد صعبةً للغاية خلال الأزمات، وفي هذا السياق، يقول الدكتور ستيفن مورس، الأستاذ المتخصص في علم الأوبئة بجامعة كولومبيا: "إنّ الصحفيين يواجهون صعوبةً في تحقيق توازنٍ بين إعلام الجمهور بما يحدث، وبين تجنّب إثارة الخوف والذعر خلال تغطية الأزمات" (كشك، 2020)، إذ تطلبت أزمة كورونا (كوفيد 19) أن يلعب الإعلام ووسائله المختلفة دوراً بين التهويل والتهوين، فكان من الضروري عدم المبالغة في عرض الأزمة مما يسبب حالة من الهلع والخوف، وفي المقابل عدم تهوين الأمر مما يسبب سوء التعامل وما ينجر عنه من عواقب وخيمة.

وبوجه عام، يمكن القول بأن كافة وسائل الإعلام في دول العالم قد تميز أدائها بعدة خصائص، منها عدم الاكتفاء بنقل الخبر، وإنما التوعية والتثقيف للجمهور بشأن الوقاية من هذا الفيروس، حتى أنّه تم تخصيص بعض الفقرات الإعلانية، التي تخلّلت نشرات الأخبار في بعض القنوات الإخبارية، لشرح أعراض ظهور الوباء. من ناحية ثانية، اتخذ الإعلام اتجاهاً مغايراً، بخلاف المعتاد خلال الأزمات، حيث كان دائماً ما يوجه سهام النقد للأجهزة الحكومية خلالها، ولكن خلال أزمة كورونا (كوفيد 19) تبين وجود ما يشبه الوحدة بين الخطاب الحكومي الرسمي وخطاب وسائل الإعلام، فكان دور وسائل الإعلام هو إيضاح خطط الحكومات وشرحها من خلال برامج مختلفة، الأمر الذي أسهم إلى حدٍ كبير في توعية المجتمعات بمخاطر هذا الوباء و من ناحيةٍ ثالثة، تبين حرص وسائل الإعلام المختلفة على استضافة من لهم صلة مباشرة بالموضوع، سواءً من الناحية الطبية، أو من ناحية إدارة الأزمات، أو التداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصة مع الحجر الذي فرض على الأفراد وحالة القلق والخوف التي انتابتهم جراء انتشار هذا الفيروس. بالإضافة إلى الدور التي لعبته وسائل الإعلام في الجزائر على سبيل المثال في بث دروس توعيمية للتلاميذ نتيجة غلق المدارس بسبب فيروس كورونا.

3-4- دور المجتمع المدني والعمل التطوعي:

خلال الأزمات والكوارث الشاملة التي تصيب كافة قطاعات المجتمع، قد تفتقر أجهزة الدولة الرسمية للقدرة على تلبية احتياجات كافة المواطنين، وهنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني، ففي ظل أزمة كورونا (كوفيد 19) تبلور دور هام و استراتيجي لمنظمات المجتمع المدني، لتكون بمعية مؤسسات الدولة على قدر من الجاهزية لمواجهة، ويمكننا القول أن دور تلك المنظمات يتمركز في ثلاثة اتجاهات وهي (فلسطين، 2020):

أ- دور توعوي: من خلال نشر الوعي حول خطورة الوباء، وتحسيسهم بضرورة الالتزام بالإجراءات الوقائية التي فرضتها الحكومات.

ب- دور ميداني: من خلال تقديم المساعدات بكافة أشكالها (الصحية والعينية) للمواطنين، وتوزيع المواد الغذائية للمحتاجين للتكامل مع الجهود الحكومية، وتؤدي دوراً مهماً، وذلك لسببين، الأول: درايتها بالأفراد المحتاجين إلى مساعدات عاجلة، والثاني: قدرتها على الوصول إلى هؤلاء الأفراد في ظل ما تفرضه الحكومة من حالاتٍ لحظر التجوّل، كما بإمكانها توفير متطوعين مؤهلين للمساعدة في أعمال الرعاية الصحية.

ج- دور رقابي: من خلال متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتطورات الأزمة وتعامل الحكومة معها، ومتابعة شكاوي المواطنين و الرقابة لضمان احترام الحقوق والحريات أثناء فترة الطوارئ، بالإضافة إلى متابعة الوضع الاجتماعي بتسجيل الاختلالات و التجاوزات.

الملاحظ أثناء أزمة كورونا أن الدول التي لها مجتمع مدني قوي كان لمنظّماته دور بارز في إشراك الحكومات للتصدي لتداعيات أزمة كورونا (كوفيد 19)، والعكس بالنسبة للدول التي تتميز بهشاشة المجتمع المدني فكان نشاط منظّماته خلال الأزمة محدود جداً نظراً للإمكانيات المحدودة له مثل الجزائر، ولهذا حتى تستطيع منظّمات المجتمع المدني القيام بدورها بفعالية، فالمطلوب من السلطة أن تساعد على ذلك من خلال إيجاد بيئة تشريعية وسياسية وبرامجية جيدة، وأن تعترف بالدور المهم له و تعزّزه. (فؤاد، اوت 2020، الصفحات 12-13)

من ناحية ثانية، فإن الجهود التطوعية مطلوبة، وقد تجلّت بالفعل خلال أزمة كورونا، والأمثلة على ذلك عديدة، منها مثلاً في الجزائر استجاب العديد من المواطنين و المؤسسات لتوفير الكمادات للسلك الطبي، بالإضافة إلى التبرع بأجهزة التنفس والعتاد الطبي للمستشفيات مثل ما حدث في مستشفى تيزي وزو وبسكرة على غرار العديد من المستشفيات عبر الوطن التي استفادت من مساعدة متطوعين، كذلك في تونس انظم 100 ألف شخص إلى مجموعة في موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) تجمع بين متطوعين للمساعدة في مكافحة الفيروس، ولديهم 24 مركز تنسيق في جميع أنحاء البلاد، جمع متطوعوها الأموال

والإمدادات الطبية و قاموا بتطهير الأماكن العامة و عملوا مع السلطات المحلية لتحديد الأسر المحتاجة (Editor, 2020).

وفي إيران قامت مجموعة من الشركات والمتطوعين بتسليم 70 ألف جهاز تنفس ومعدات حماية للعاملين الصحيين. والكثير من النماذج في العالم تبرز الدور الذي لعبه المتطوعون لمشاركة حكوماتهم في مواجهة أزمة كورونا (الحراني، 2020).

3-5- الآليات الاقتصادية:

مع إعلان حالة الطوارئ الصحية في البلدان التي انتشر فيها فيروس كورونا وفرض الحجر، وإلزام المواطنين البقاء في منازلهم برزت مشكلات تتعلق بالفئات الأكثر هشاشة، والعاملين اليوميين، وكذا المعطلون عن العمل بسبب غلق المؤسسات أو تخفيض نسبة العمالة، لهذا أعلنت الكثير من الدول ميزانيات خاصة لتقديم معونات مالية عاجلة للطبقات محدودة الدخل، والتعهد بدفع رواتب الموظفين لعدة أشهر، بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي للمؤسسات والأشخاص. والأمثلة في هذا الشأن عديدة، نذكر الجزائر على سبيل المثال إذ خصصت منحة 10 آلاف دينار للفئات الهشة وذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى إعفاء الشركات والأشخاص الذين يمتنعون المهن الحرة من الضرائب، ومع أهمية تلك الجهود على المستوى المحلي، كانت هناك بعض المبادرات الجماعية للتعامل الدولي مع تداعيات أزمة فيروس كورونا، وهنا يمكن الإشارة إلى (الحراني، 2020):

- القمة الافتراضية لمجموعة العشرين، التي استضافتها المملكة العربية السعودية في 26 مارس 2020م، والتي أكد العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود خلال كلمته فيها على أن "العالم يعول على تكاتف دول مجموعة العشرين لمواجهة كورونا"، مضيفاً أنه "يجب تنسيق استجابة موحدة لدول مجموعة العشرين في مواجهة هذه الجائحة"، مؤكداً على أنه "لمجموعة العشرين دورٌ محوريٌّ في التصدي لآثار كورونا". الجدير بالذكر أن قادة مجموعة العشرين قد اتفقوا على ضخ أكثر من 5 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي، باعتباره جزءاً من السياسات المالية والتدابير الاقتصادية، وخطط الضمان المستهدفة لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لفيروس كورونا.

- قرار قادة الاتحاد الأوروبي في 26 مارس 2020م منح وزراء المالية والخزانة في منطقة اليورو خمسة عشر يوماً لإيجاد خطة مشتركة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا، والذين قرروا في 9 أبريل تقديم حزمة إنقاذ بقيمة 500 مليار يورو للدول الأكثر تضرراً من وباء كورونا.

- إعلان صندوق النقد الدولي في 6 مارس 2020م عن رصد مبلغ 50 مليار دولار لدعم الدول المتضررة من تفشي فيروس كورونا.

- إطلاق الأمم المتحدة في 25 مارس 2020م خطة استجابة إنسانية عاجلة بقيمة 2 مليار، لمساعدة البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية، ويتم تنفيذها بواسطة وكالات الأمم المتحدة.

إن سياسات الحجر و الامتثال لها سواء كان جزئيا أو شاملا، لم يكن ليقدّر لها النجاح إذا لم ترافقها سياسات أخرى اقتصادية و أمنية واجتماعية مساندة، بالإضافة إلى تفعيل سياسات التضامن الوطني والدولي للتخفيف من شدة تداعيات أزمة كورونا (كوفيد 19) .

-الخاتمة:

إن الأزمة الصحية التي يعيشها العالم اليوم الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد 19)، كانت بمثابة لحظة كاشفة عن فشل معظم الأنظمة الصحية في مواجهة مثل هذه الأزمات الصحية، وفشل النظام العالمي الحالي في تنسيق الجهود للتصدي للمخاطر المحدقة بالعالم، كما لفتت هذه الأزمة الإنسانية العالمية انتباه جميع دول العالم، إلى أن الأمن الصحي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، وأن توجيه قدر ولو بسيط من الموارد نحو الاهتمام بهذا البعد من أبعاد الأمن الإنساني كفيل بأن يحمي البشر من أضرار ومخاطر تفوق بكثير مخاطر الصراعات والحروب العسكرية، كما أنها قد أسست لتحول في طبيعة سياسات الأمن الوطني والقومي والدولي مستقبلا، وذلك من خلال التحرك في المجالات الآتية:

- إعادة التركيز على مفهوم الأمن الصحي، مما يعنيه ذلك من استثمار متزايد في إجراء الأبحاث العلمية لابتكار الأمصال واللقاحات للأمراض المختلفة، وزيادة نسبة الموازنات المخصصة لقطاع الصحة في ميزانيات الدول، والاستثمار في بناء منظومة صحية ووقائية متطورة خاصة فيما يتعلق بالاهتمام بتطوير وتوفير المستشفيات والاهتمام بالقطاع الطبي، بما يضمن تحقيق الأمن الصحي للمواطنين.

- تغيير أولويات الأمن الجماعي الدولي والتركيز على الأمنين الإنساني والمجتمعي مع التأكيد على أهمية التضامن الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث الإنسانية، بإيلاء مزيد من الاهتمام بالإدارة الدولية للأزمات والكوارث وخاصة الأمراض المتفشية والأوبئة العابرة للحدود.

- إعادة النظر في السياسات الأمنية والدفاعية بمراجعة خطط الطوارئ واستعداد الأجهزة الأمنية لمواجهة الكوارث والأوبئة، وما تقتضيه من إجراءات إدارية وأمنية وصحية.

- تكريس مساهمات المجتمع المدني والعمل التطوعي وتعزيز أدواره في دعم الأجهزة الحكومية خاصة إبان الأزمات.

- تعزيز دور الإعلام في تنوير الرأي العام أثناء الأزمات، وضرورة الاهتمام بالإعلام الطبي الذي تتطلبه الأزمات الصحية.

- إعادة النظر في المنظومات التشريعية للدول، خاصة منها القوانين التي تنظم حالة الطوارئ الصحية.

6- قائمة المراجع

1. Cameron, b. (2020, 08 09). *the Washington post*. Retrieved from iran the wite house pandemic office. trump closed it: <http://wapo.st/2yhrk5a>
2. commission, e. (2020 , 07 04). *state of health in the eu, germany : country health profile 2019*. Récupéré sur state of health in the eu, germany : country health profile 2019: <http://bit.ly/3bcvdmf>
3. Davis, D. L. (2020, 09 03). *The Cost of Coronavirus: America's Economy Could Become a Victim*”, *National Interest*. Récupéré sur The Cost of Coronavirus: America's Economy Could Become a Victim”, *National Interest*: <https://bit.ly/2JuANL7>
4. *ECA estimates billions worth of losses in Africa due to COVID-19 impact*. (2020, 08 18). Récupéré sur ECA estimates billions worth of losses in Africa due to COVID-19 impact: <https://www.un.org/africarenewal/news/coronavirus/eca>
5. Editor. (2020, 09 04). *How is Covid-19 affecting Civil Society worldwide? How is it Responding?*. *OXFAM Foundation Blog*. Retrieved from How is Covid-19 affecting Civil Society worldwide? How is it Responding?. *OXFAM Foundation Blog*: <https://bit.ly/3jdQd7s>
6. PNUD), p. d. (1994). *rapport mondial sur le développement humain*. paris: economica.
7. *Risk to Jobs Now 'Unprecedented Since the Great Depression*. (2020, 08 09). Récupéré sur Risk to Jobs Now 'Unprecedented Since the Great Depression: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-04-03/jobs-destroyed-worldwide-as-coronavirus-sparks-recession>
8. security, c. o. (2003). *humain security now report* (éd. 97). new york.
9. shane harris, G. m. (2020, 08 09). *coronavirus :US intelligence warned trump that pandemic was likely bak in January*. Retrieved from coronavirus :US intelligence warned trump that pandemic was likely bak in January: <https://bit.ly/2wclroa>
10. أشرف كشك. (2020, 08 13). أزمة كورونا: التداعيات والآليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة. تم الاسترداد من أزمة كورونا: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1206828>
11. أكرم عبد الرزق المشهداني. (2020). لأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث جائحة كورونا نموذجاً. *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، 242.
12. الأمم المتحدة. (2021, 05 10). *الأمم المتحدة تعلن تكبد قطاع السياحة العالمي خسائر تقدر بـ 1300 مليار دولار خلال 2020*. تم الاسترداد من الأمم المتحدة تعلن تكبد قطاع السياحة العالمي خسائر تقدر بـ 1300 مليار دولار خلال 2020: <https://www.france24.com/a>
13. الجريدة الرسمية. (2020, 04 29). قانون العقوبات.
14. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. (أفريل 2020). وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتدابيراته على الاقتصاد العالمي. وحدة الدراسات السياسية.
15. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. (2020). *مستقبل أكثر أمناً: أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين*، التقرير الخاص بالصحة في العالم. القاهرة: مطابع متروبول.
16. المنظمة الدولية للمجتمع المدني العاملة لأجل فلسطين. (2020, 04 09). دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا. تم الاسترداد من دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا: <http://www.ipalestine.org.uk/ar>
17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي لدول العربية. (2009). *تقرير التنمية الإنسانية العربية "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"*. لبنان: شركة كركي للنشر.
18. تقرير أممي. (30 أوت، 2020). 50 مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا على قطاع التصدير عالمياً. تم الاسترداد من 50 مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا على قطاع التصدير عالمياً: <https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531>

19. جريدة إيلاف الإلكترونية. (10 ماي , 2021). *إحصائيات انتشار فيروس كورونا (إحصائيات مباشرة)*. تم الاسترداد من إحصائيات انتشار فيروس كورونا (إحصائيات مباشرة): <https://elaph.com/coronavirus-statistics.htm>
20. جيمس ستافريديس. (22 08, 2020). *محاربة الأوبئة من مهمات الجيوش*. تم الاسترداد من محاربة الأوبئة من مهمات الجيوش : <https://bit.ly/2WUoNdS>
21. حاتم الحمراي. (09 01, 2020). *المجتمع المدني في زمن الكورونا الأدوار الوظيفية و تحديات استمرارية الحراك الاجتماعي*. مجلة القانون و الأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول. تم الاسترداد من <https://www.droitentreprise.com>
22. دويتش فيله. (21 مارس , 2020). *جيوش وقوات عسكرية وشرطية في ساحة الحرب ضد كورونا*. تم الاسترداد من جيوش وقوات عسكرية وشرطية في ساحة الحرب ضد كورونا: <https://bit.ly/33SRBVM>
23. زينه كينكارتز. (22 08, 2020). *جيوش وقوات عسكرية وشرطية في ساحة الحرب ضد كورونا*. تم الاسترداد من جيوش وقوات عسكرية وشرطية في ساحة الحرب ضد كورونا: <https://www.dw.com/ar>
24. سوز بشير محمود. (10 سبتمبر , 2020). *معهد ميديترانية للدراسات الإقليمية*. تم الاسترداد من كورونا يهدد اقتصاد العالم: الانعكاسات و المعالجات: <http://www.mirs.co/AR/details.aspx?jmare=107>
25. فيروس كورونا يتسبب في خسارة 255 مليون وظيفة. (28 جانفي, 2021). *فيروس كورونا يتسبب في خسارة 255 مليون وظيفة سنة 2020*. تم الاسترداد من فيروس كورونا يتسبب في خسارة 255 مليون وظيفة سنة 2020: <https://ar.businessnews.com>
26. كم تبلغ حجم خسائر الاقتصاد العالمي جراء كورونا. (05 05, 2021). *كم تبلغ حجم خسائر الاقتصاد العالمي جراء كورونا*. تم الاسترداد من كم تبلغ حجم خسائر الاقتصاد العالمي جراء كورونا: <https://almaalnews.com>
27. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية. (20 07, 2020). *العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية*. تاريخ الاسترداد 20 07, 2020، من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية: https://www.arij.org/files/arijadmin/international_conventions/cescr_arabic.pdf
28. منظمة التعاون الاقتصادي. (02 مارس, 2020م). *منظمة التعاون الاقتصادي تخفض توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي*. تم الاسترداد من منظمة التعاون الاقتصادي تخفض توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي: <https://www.mubasher.info/news/3599556>
29. مها معي الدين. (10 سبتمبر , 2020). *هبوط اضطراري لأرباح شركات السياحة والطيران في زمن الكورونا*. تم الاسترداد من هبوط اضطراري لأرباح شركات السياحة والطيران في زمن الكورونا: <https://al-ain.com/article/shares-tourism-aviation-companies-emergency>
30. موجز سياسات حول كلفة فيروس الكورونا الاقتصادية على المنطقة العربية. (18 مارس , 2020). تم الاسترداد من موجز سياسات حول كلفة فيروس الكورونا الاقتصادية على المنطقة العربية: <https://bit.ly/2XhjCol>
31. وسام فؤاد. (اوت 2020). *ازمة كورونا: افاق العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني*. دراسات سياسية. المعهد المصري للدراسات. تم الاسترداد من مجلة المعهد المصري للدراسات: <https://eipss-eg.org/category>